

التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2019

The External competitiveness of small and medium industries in Algeria during the period 2005-2019

La compétitivité extérieure des petites et moyennes industries en Algérie durant la période 2005-2019

بوزيد سارة¹، منيعي فتيحة²

تاريخ الإرسال: 2022/12/16 تاريخ القبول: 2023/05/01 تاريخ النشر: 2023/12/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهتم بإنتاج الصناعات الخفيفة بمختلف فروعها خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2019، وذلك من خلال قياس مختلف المؤشرات التي تترجم مدى تنافسية هذه الصناعات، كحساب نسبة تغطية الصادرات للواردات، مؤشر معدل الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بإنتاج الصناعات الخفيفة من إجمالي التجارة الخارجية، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ومدى تميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بذلك، ليتم الوصول في الأخير إلى جملة من النتائج توصي بضرورة إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الخاصة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصناعات الخفيفة والاهتمام أكثر بتفعيلها من الجانب التشغيلي، العملي والإنتاجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجيات جديدة تسمح وتساعد إن لم نقل تؤهل هذه المؤسسات على اقتحام أسواق خارجية ومنافسة مثيلاتها على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، التنافسية الخارجية، مؤشرات التجارة الخارجية، مؤشرات التنافسية الخارجية.

Abstract :

The small and medium industries, its various branches, and its importance in the Algerian economy have been the focus of this work. In addition to highlighting its role and external competitiveness during the period between 2005 and 2019, by measuring the various indicators that translate the competitiveness of The Algerian small and medium industries, such as calculating the proportion of export coverage of imports, the index of trade balance of small and medium industries, The Revealed Comparative Advantage Index, in order to reach the final result, all this recommends that the economic policy must take care of the operational and productive aspects of the small and medium industries , and developing new strategies that allow it to penetrate foreign markets and be competitive in the international level.

Keywords: The Algerian small and medium industries, external competitiveness, foreign trade indicators, external competitiveness indicators.

¹Sarah BOUZID, Constantine02 University, Algeria, sarah.bouزيد@univ-constantine2.dz

²Fatiha MENIAI, Constantine02 University, Algeria, fatiha.meniai@univ-constantine2.dz

Résumé :

La petite et moyenne industrie, ses différentes branches et son importance dans l'économie Algérienne ont été au centre de ce travail, en plus de mettre en évidence son rôle et sa compétitivité externe durant la période entre 2005 et 2019. Ce travail c'est basé sur la mesure des différents indicateurs qui traduisent la compétitivité de la petite et moyenne industrie algérienne, tels que le calcul de la proportion de couverture des exportations par rapport aux importations, l'indice de la balance commerciale des petites et moyennes industries, l'indice de l'avantage comparatif révélé, afin d'atteindre le résultat final, tout cela recommande que la politique économique s'occupe des aspects opérationnels et productifs des petites et moyennes industries et développe de nouvelles stratégies qui lui permettent de pénétrer les marchés étrangers et être compétitif au niveau international.

Mots clés : petites et moyennes industries Algériennes; indicateurs de compétitivité externe du commerce extérieur; indicateurs de compétitivité externe.

مقدمة

تميزت الاستراتيجية الصناعية في الجزائر منذ الاستقلال بارتكازها واعتمادها على الصناعة الثقيلة رغم مختلف الموانع والخطط الاستثمارية التي لم تغفل عن الإشارة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار والاهتمام أكثر بالصناعات الخفيفة المنتجة بذلك لسلع نهائية قابلة للاستهلاك مباشرة بعد خروجها من الوحدات الإنتاجية، وقد تمت الإشارة إلى هذا النوع من الصناعات سنة 1962 في ميثاق طرابلس من خلال تعرضه إلى وجوب إنشاء صناعات صغيرة الحجم تقوم بتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات موجهة إلى الاستهلاك الواسع، إلا أن انتشار هذا النوع من الصناعات زاد في السنوات الأخيرة بعد ظهور وتطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث ارتبطت هذه المؤسسات بشكل كبير بالصناعة الخفيفة نظرا للتوافق الكبير بين نوع الصناعة ونوع المؤسسة، فالصناعات الخفيفة تتميز بخفة الاستثمار فيها بالإضافة إلى صغر الحجم وهو ما يتوافق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يطلق عليه بالصناعات المتوسطة والصغيرة والتي في معظمها تركز على إنتاج صناعات خفيفة.

لقد عملت مختلف المخططات الاستثمارية على وضع برامج لإنشاء عدد كبير من مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة يركز انتاجها على الصناعات الخفيفة بكل فروعها، إلا أن حصول الصناعة القاعدية الثقيلة على 71.15% من إجمالي استثمارات الدولة خلال فترة (1967-1977) (Brahimi, Abdelhamid, 1991) بين عدم الاهتمام بتطوير هذا النوع من الصناعات سواء عددا وحجما.

إن الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي سواء كان بمؤسسات كبيرة الحجم تهتم بالصناعات الثقيلة أو مؤسسات صغيرة الحجم تنتج صناعات خفيفة هو تحقيق التطور والنهوض باقتصاد الدولة، ولكي يحدث هذا يجب أن يكون هذا القطاع فعال ويتميز بالتنوع والتوسع والعمل على الخروج به إلى المستوى الدولي ومنافسته لمنتجات الدول المتعامل معها، وبما أننا على علم أن الاقتصاد الجزائري قائم على الصناعة القاعدية الثقيلة مقارنة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للصناعات الخفيفة كمصدر أول وأساسي لتفعيل الاقتصاد، ارتأينا ضرورة النظر والبحث عن مدى مساهمة وتنافسية هذه

الاحيرة في التجارة الخارجية وهذا ما أدى بنا إلى وضع الإشكالية التالية وصياغتها في السؤال التالي: ما هو واقع التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

على ضوء هذا التساؤل يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للصناعة الخفيفة في إجمالي صادرات الجزائر؟
- ما هو وضع رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل نسبة تغطية الصادرات للواردات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة تفوق 100%؟
- كم يقدر رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل تحقق الصناعة الصغيرة والمتوسطة ميزة نسبية؟

و من أجل ذلك قمنا بصياغة الفرضية التالية:

تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية بصفة ايجابية وهذا ما يمكنها من منافسة مثيلاتها على المستوى الدولي.

و يندرج من خلال هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية التي تفصل في التنافسية الخارجية:

- تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للصناعة الخفيفة بصفة فعالة في إجمالي صادرات الجزائر،
- رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للصناعة الخفيفة موجب،
- نسبة تغطية الصادرات للواردات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة تفوق 100%،
- معدل الميزان التجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التجارة الخارجية موجب،
- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يفوق 01.

أهداف الدراسة

يهدف هذا العمل إلى توضيح مدى تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في بعض مؤشرات التنافسية الخارجية من خلال معرفة ما يلي:

- مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للصناعة الخفيفة في إجمالي صادرات الجزائر؛
- معرفة رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد نسبة تغطية الصادرات للواردات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على وضعية معدل الميزان التجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التجارة الخارجية؛
- قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وكل هذا بهدف تبيان مدى قوة هذه الصناعات أو ضعفها مقارنة بالاقتصاديات الأجنبية، ومدى إمكانية على اختراق أسواق خارجية لترجع بالعوائد على القطاع الصناعي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة. و منه إعادة النظر في سياسة الصناعية والاهتمام أكثر بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحسين تنافسيتها الخارجية.

منهج الدراسة

لنصل للإجابة عن إشكالية الدراسة والوصول إلى معرفة مدى تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المستوى الخارجي اعتمدنا في عملنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ استعملنا جملة من الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية، إضافة إلى بعض المراجع المكتبية الخاصة بذلك.

وبما أن الدراسة تعتمد على تحليل ودراسة إحصائيات خاصة بالموضوع فيجب حصر وتحديد الفترة المدروسة، إذ قمنا بتحليل مختلف مؤشرات قياس التنافسية الخارجية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2019 للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي فترة كافية لمعرفة مدى مساهمتها في ذلك.

خطة البحث

وعن هيكل الدراسة فسنستطرق في عملنا إلى النقاط التالية:

- التعريف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح مختلف الفروع الصناعية المنتمية لها،
- قياس مساهمة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الناتج الداخلي الخام،
- قياس بعض مؤشرات التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كرسيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، نسبة تغطية الصادرات بالواردات، مؤشر معدل الميزان التجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التجارة الخارجية، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

1-الإطار النظري للصناعات الصغيرة والمتوسطة

1-1- مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق الى الصناعة الصغيرة والمتوسطة لابد من الإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عبر عدة فترات بتغيير القوانين و التشريعات الجزائرية حيث عرفت من طرف وزارة الصناعة و الطاقة خلال المخطط العراي 1974-1977 على أنها كل وحدة انتاجية مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل، و تحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج، و يتطلب انشائها اقل من 10 مليون دج اما المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة فقد عرفتها سنة 1983 بأنها تلك المؤسسة التي تشغل اقل من 200 عامل، و تحقق رقم الاعمال اقل من 10 مليون دج. (علمي، 2022)

وقد وضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 سنة 2001 تعريفا يعتبر المؤسسات الصغيرة المتوسطة على أنها "كل مؤسسة انتاج سلع او خدمات توظف من 01 إلى 250 شخصا، و لا يتجاوز رقم اعمالها 02 مليار دج او لا يتجاوز رقم اعمالها 02 مليار دج او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

(الجزائرية، المادة 04 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2001)، ثم جاء القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 سنة 2017، وعرفها على أنها مؤسسة انتاج السلع و/او الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم اعمال 04 مليار دج، اولا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية مليار دج و هي تخترم معايير الاستقلالية". (الجزائرية، المواد 08-09-10 من القانون 02/17 المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2017)

ومن خصائص هذا النوع من المؤسسات المرونة الكبيرة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها كالقدرة على التكيف مع مختلف التغيرات إذ تستطيع التحول إلى انتاج سلع تتناسب مع متغيرات السوق و متطلباته بسرعة (براشن، 2018)، ويقوم المدير مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الانتاج، التمويل، الشراء والبيع، ويتطلب تصنيع منتجاتها درجة عالية من الخبرة والمهنة مع انخفاض تكاليف نقلها، كما أن صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي. (أحمد، 2021)

كل هذه الخصائص تنطبق على أغلب الصناعات الخفيفة الجزائرية المجسدة في شكل صناعات صغيرة ومتوسطة وهذا ما يجعلنا نقول ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الصناعات التي توظف من المواد والآلات والعمال والطاقة المحلية لأغراض الإنتاج والتصدير للمنتجات نهائية أو وسيطة مغذية لصناعات أخرى بغرض تحقيق هامش ربح مناسب للاستمرارية والتوسع وامتصاص البطالة والخريجين(النجار، 2006، صفحة 37)، ففي الهند على سبيل المثال عرفت الوحدة الصناعية الصغيرة على أنها تلك التي لا يتجاوز عدد العمال فيها خمسين عاملا في حالة استخدام الطاقة ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة وفي اليابان وكوريا فإن المؤسسة الصناعية الصغيرة حدد عدد العمال فيها بثلاثين عاملا مع وضع اعتبار لنوعية النشاط.(جيريل، أحمد الصديق، 2006، صفحة 497)

وعليه يمكننا القول ان الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية هي مؤسسات صغيرة و متوسطة تحمل أغلب خصائص ومميزات هذه الأخيرة و تنشط ضمن قطاع الصناعات الخفيفة الجزائرية وتعتمد في مدخلات ادارة انتاجها على مجموع الأليات والعمليات الادارية الرامية إلى انتاج سلع نهائية و نصف نهائية ناتجة عن الصناعة الخفيفة بمختلف فروعها.

1-2- خصائص وأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمكننا من خلال هذه النقطة التطرق الى كل من خصائص وأهمية هذا النوع من المؤسسات فيما يلي:

1-2-1- خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل واستخدام تكنولوجيا اقل تعقيدا وكثافة رأسمالية فتصبح بذلك ذات قدرة اكبر على امتصاص العمالة كما يصبح التدريب أكثر سهولة.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالكبيرة وبالتالي تصبح نمطا للاستثمار يتفق مع رغبات المستثمرين في الدول النامية لصغر مدخراهم ورغبتهم في الإشراف المباشر على استثماراتهم.

- اختلاف أنماط الملكية حيث يغلب نمط الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة المتواجدة لدى أصحاب قدرات ومهارات تنظيمية وإدارية متميزة.
- انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحديث وذلك لانخفاض الطاقات الإنتاجية والقدرات التمويلية والتنظيمية.
- انخفاض وفورات الحجم وزيادة القدرة على الاستفادة من وفورات التجمع، أما انخفاض وفورات الحجم فيرجع إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج وأما وفورات التجمع فهي تلك الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي الحديث في منطقة معينة بما في ذلك المرافق الأساسية والخدمات التمويلية والفنية والتجارية وتسهيلات التدريب والتأهيل المهني والطلب المناسب (جبريل، أحمد الصديق، 2006، صفحة 498)
- إن الخصائص التي تمتاز بها الصناعات الصغيرة و المتوسطة جعلت لها أهمية واسعة في النمو الاقتصادي، لهذا سنذكر في العنصر الموالي أهميتها.

1-2-2- الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

- ترجع أهمية مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونها تعتمد على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ إنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.
- إضافة إلى أنها تساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة (موسى رحمانى، بوزاهر نسرين، 2006، صفحة 568). كما تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها.
- و أخيرا تستطيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة مواجهة تغيرات السوق بسرعة، حيث تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعنى القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود (موسى رحمانى، بوزاهر نسرين، 2006، صفحة 569).
- تعرفنا على الصناعات الصغيرة و المتوسطة بخصائصها وأهميتها ولكي نثري عملنا أكثر نقدم في النقطة الموالية بعض فروع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1-3- بعض فروع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ستعرض من خلال هذه النقطة إلى مختلف فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد اعتمدنا في ذلك على إحصائيات حول حجم إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة لسنوات ما قبل 2011 حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS, 2016, pp. 34-38)، و لما بعد 2011 حسب إحصائيات نفس الهيئة (ONS, 2021, pp. 36-39) والتي سنبينها في النقاط التالية.

1-3-1 فرع الصناعة الكيميائية المطاط و البلاستيك:

و يصنف هذا النشاط حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر تحت رقم 09 لمدونة قطاعات النشاط كما يضم ثمان أقسام وهي:

- صناعة المواد الكيميائية الأساسية: كماء الجافيل (هيبوكلوريد الصوديوم)، و حمض الكبريت و الذي يبلغ حجم الإنتاج به سنة 2015 قيمة 12780 طن بعد ما كان 14806 طن سنة 2014،

- تصنيع الأسمدة والمبيدات: وتضم كل من المبيدات و المواد المستعملة للحفاظ على الصحة النباتية، والتي كان حجم الإنتاج بها يساوي 1.3 ألف طن سنة 2011 ثم أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 0.8 ألف طن سنة 2020.

- صناعة الرتنجات، البوليستر والبلاستيك: إذ بلغ حجم إنتاج الراتنج 547 طن سنة 2015 بعد ما كان 603 طن سنة 2014، ثم استمر في الارتفاع إلى أن بلغ ذروته بحجم إنتاج 1180 طن سنة 2018، و أخذ في الانخفاض إذ سجلت سنة 2020 حجم إنتاج قدر بـ 655 طن.

- صناعة سلع أخرى بلاستيكية وبسيطة: كصناعة الأنابيب البلاستيكية الأغلفة الغذائية و غيرها، فعلى سبيل المثال بلغ حجم إنتاج الصناديق البلاستيكية مثلا 1266.7 طن سنة 2015 وانخفضت إلى 881 طن سنة 2020.

- صناعة كيميائية عضوية أساسية: وتضم صناعة الميثانول و المعطرات، و مواد التنظيف إذ بلغ حجم إنتاج هذه الأخيرة 5574 طن سنة 2007 ثم توقف ذلك إذ لم يسجل الديوان الوطني للإحصائيات أي كمية منتجة منذ تلك السنة، 173.9 ألف طن سنة 2015 ثم انخفض إلى 141.4 ألف طن سنة 2020.

- صناعة الطلاء والمذيبات: إذ لاحظنا ارتفاع طفيف في حجم إنتاج المذيبات بين سنتي 2014 و 2015 إذ كان 1050 طن و ارتفع إلى 1074 طن خلال سنة 2015، ثم استمر في الانخفاض إلى أن وصل إلى 796 طن سنة 2020.

- صناعة المواد الصيدلانية،

- صناعة مواد كيميائية أخرى: كالمنظفات، والمواد الكاشطة إذ عرفت هي كذلك ارتفاع طفيفا خلال سنة 2015 مما كانت عليه سنة 2014.

1-3-2 فرع الصناعة الغذائية

و يبوب تحت الرقم 10 من ترميز مدونة قطاعات النشاط ويضم كل من:

أ- صناعة التبغ والكبريت: وقد سجل هذا النشاط انخفاضا منذ سنة 2010 إذ بلغ حجم إنتاج التبغ 26082.9 طن و واصل في الانخفاض إلى أن وصل 16640.4 طن سنة 2015،

ب- صناعة الحبوب: وتضم كل من إنتاج الدقيق والفرينة والعجائن الغذائية إذ بلغ حجم الإنتاج 9355.7 ألف قنطار سنة 2015 بعد أن كان 4415.6 ألف قنطار سنة 2005 و 7715.3 ألف قنطار سنة 2010 ثم 12824.5 ألف قنطار سنة 2020 وهنا نلاحظ الارتفاع المحسوس في هذا النشاط.

ت- صناعة السكر: فحسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر و من خلال الدراسة التي أقيمت من طرفه لقطاع الصناعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2015، فإن صناعة السكر من طرف المؤسسات العمومية الجزائرية قد توقفت تماما منذ سنة 2012 بعد أن كان حجم الإنتاج 131.3 ألف طن سنويا عام 2005،

ث- صناعة المشروبات الكحولية: فقد تميزت بتوقف صناعتها من طرف المؤسسات العمومية كذلك منذ سنة 2013 بعد أن كان حجم إنتاجها بنفس المؤسسات يساوي 123.6 ألف هكتولتر سنة 2005،

ج- صناعة المشروبات غير الكحولية: وتقوم المؤسسات الوطنية في هذا النشاط بإنتاج كل من المشروبات الغازية وقارورات المياه المعدنية حيث بلغ حجم الإنتاج للمنتوجين معا 246.9 ألف هكتولتر سنة 2005، وبدأ بالانخفاض إلى أن بلغ كمية 81.9 ألف هكتولتر ثم توقف إنتاج المياه المعدنية من طرف المؤسسات العمومية واستحوذ القطاع الخاص على ذلك منذ سنة 2010. أما بالنسبة للمشروبات الغازية فقد استمر الإنتاج و لكن بكميات قليلة لا تتجاوز حجم حوالي 29 ألف هكتولتر لكل سنة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 إلى أن وقف القطاع العام إنتاجه لهذا المنتج سنة 2015،

ح- إنتاج الحليب ومشتقاته: يضم هذا النشاط أربع أنواع من منتجات التي تم تصنيفها كآلاتي حسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر:

- إنتاج حليب مبستر: لقد كان إنتاج الحليب المبستر يساوي 4754 ألف هكتولتر سنة 2005 وبدأ بالتزايد إلى أن وصل إلى 6872.4 ألف سنة 2008، وشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009 قدر بـ 680.7 ألف هكتولتر ثم استمر في الزيادة إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ 9992.5 ألف هكتولتر، ثم 10198.3 ألف هكتولتر سنة 2020.

- إنتاج مشتقات أخرى للحليب: تميز إنتاج مشتقات الحليب عدا الأجبان بالانخفاض منذ سنة 2005 إلى أن وصل إلى 189.9 ألف هكتولتر سنة 2010 بعدما كان يساوي 486.6 ألف هكتولتر، ثم أخذ في التزايد سنة بعد سنة فوصل حجم إنتاجه إلى 321.4 ألف هكتولتر سنة 2015، ثم 409.6 ألف هكتولتر سنة 2020.

- إنتاج الأجبان و الزبدة: لقد اتصف حجم إنتاج كل من الأجبان و الزبدة بالتذبذب خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2015، إذ بلغ ذروته سنة 2012 بحجم 8246.4 طن وكان ادني حجم للإنتاج سنة 2008 بحجم 2048.6 طن أما سنة 2015 فقد وصل إلى حجم 7710.3 طن.

خ- إنتاج المعلبات بأنواعها: لقد بلغ حجم إنتاج المعلبات في المؤسسات العمومية 45829 طن سنة 2005 ثم أخذ في الانخفاض إلى أن توقف عن إنتاج الطماطم المصبرة سنة 2013، و عن إنتاج رحيق العصائر والفواكه المصبرة سنة 2014 واكتفى بإنتاج 2 طن من مربى الفواكه خلال سنة 2015 في نفس النوع من المؤسسات.

د- إنتاج الغذاء الحيواني: لقد تميز إنتاج الغذاء الحيواني من طرف المؤسسات العمومية بالانخفاض (خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 - 2015 ككل الفروع الإنتاجية الأخرى، إذ بلغ سنة 2005 حجم 623 ألف طن وأخذ في التدهور إلى أن وصل سنة 2009 بحجم 210.6 ألف طن، ثم بدأ في الارتفاع إلا أنه لم يصل بعد إلى نفس مستوى حجم الإنتاج الذي كان عليه سنة 2005 و لم يصل سوى إلى إنتاج 380.4 ألف طن سنة 2019.

1-3-3 فرع صناعة النسيج

بلغ الإنتاج في فرع صناعة النسيج سنة 2015 قيمة 47351.1 مليون دج ثم ارتفع إلى 76954.2 مليون دج سنة 2020. ويضم هذا الفرع العديد من الأنشطة كصناعة منتجات النسيج الوسيطة والتي تضم كل من صناعة أقمشة قطنية وأخرى صوفية وأخرى حريرية وإنتاج الخيوط الصوفية وغيرها. ومنتجات نهائية جاهزة للاستعمال كاللبسة بمختلف أنواعها و الأفرشة و الأغطية.

1-3-4 فرع صناعة الجلود والأحذية

يصنف فرع صناعة الجلود والأحذية تحت رقم 12 من ترميز مدونة قطاعات النشاط، وقد بلغت قيمة الإنتاج ضمن هذا الفرع 6471.7 مليون دج خلال سنة 2015، ثم استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 7273 سنة 2020 ويضم هذا الفرع العديد من المنتجات منها الوسيطة ومنها النهائية والجاهزة للاستهلاك.

1-3-5 صناعة الخشب و الورق

يؤوب هذا الفرع حسب ترميز مدونة قطاعات النشاط بالجزائر تحت رقم 13 ويضم عدة أنواع من المنتجات كالنجارة العامة، وإنتاج الألواح الخشبية وصناعة كل منتجات التأثيث من غرف وأسرة وكراسي وأثاث المكاتب وغيرها، دون أن ننسى صناعة الفلين وتحويل الورق. وقد أنتج هذا الفرع بكل أنشطته ما قيمته 41685 مليون دج سنة 2005 ثم ارتفع إلى 42634.1 مليون طن سنة 2015 ثم 56215.1 مليون طن سنة 2020.

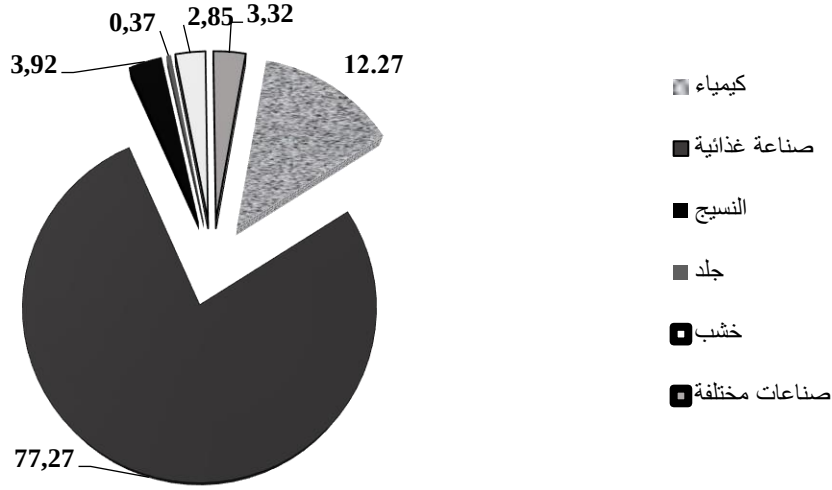
1-3-6 صناعات مختلفة

يضم هذا الفرع تحت تسمية صناعات مختلفة منتجات أخرى كالأغطية الفلاحية وبعض المنتجات البلاستيكية الأخرى، ويصنف تحت رقم 14 من ترميز مدونة قطاعات النشاط بالجزائر وقد حددت قيمة إنتاجه لسنة 2015 من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بـ 44875.2 مليون دج، ثم أخذ في الارتفاع إلى أن وصل إلى قيمة 65179.6 مليون دج سنة 2020.

ويمكننا توضيح مدى مساهمة كل فرع من فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2020 من خلال الشكل

رقم 01 الموالى:

الشكل -01- توزيع حجم انتاج الصناعات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

Collection Statistiques N 223/2021, Série E : Statistiques Economiques N 110, L'Activité industrielle 2011-2020, ONS 2021, P 40.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أعلاه أن فرع الصناعة الغذائية يحتل المرتبة الأولى ويأخذ أكبر حصة بمساهمة في إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77.27% خلال سنة 2020، و يترك سوى نسبة 22.73% ليتم تقاسمها بين باقي الفروع الخمسة الأخرى، إذ يساهم فرع صناعة الجلود بأقل نسبة في حجم الإنتاج والمقدرة بـ 0.37% ويحتل بذلك المرتبة الأخيرة، أما الصناعة الكيماوية فتأخذ المرتبة الثانية ولكن بنسبة منخفضة جدا مقارنة بالصناعة الغذائية والتي تقدر بـ 12.27%.

2- مساهمة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

2-1- تعداد الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

سنوضح في الجدول رقم (01) تعداد الصناعات الصغيرة و المتوسطة و مدى تطورها خلال الفترة الممتدة بين سنة 2006 و سنة 2020 :

الجدول -01- عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2006-2020

السنة	2006	2010	2015	2020
عدد المؤسسات	51579	62322	81500	106121

المصدر : Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N 27, Ministère de l'industrie et des mines, Septembre 2015, P11

Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N 39, Ministère de l'industrie et des mines, Septembre 2021, P08

عرفت الصناعات الصغيرة و المتوسطة تطورا و نموا متزايدا في عددها بحيث بلغت 51579 مؤسسة نهاية 2006 لتصل إلى 62322 مؤسسة سنة 2010 (Ministere de l'industrie et des mines, 2015) ثم 81500 بعد ذلك بأربع سنوات إلى أن وصلت إلى 106121 مؤسسة سنة 2020 (Ministere de l'industrie et des mines, 2021) حسب المنشور

الإحصائي لوزارة الصناعة و المناجم و يرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية والمشجعة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ذرف الخواص لا سيما في القطاع الصناعي كذلك.

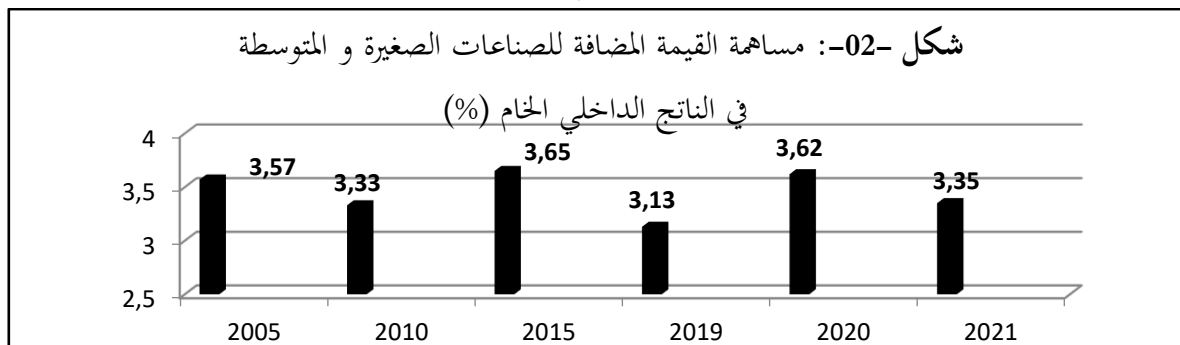
و لتتطرق إلى مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في خلق القيمة المضافة و المساهمة في الناتج الداخلي الخام

2-2- حصة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

قبل التطرق لمساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض المؤشرات الاقتصادية نقدم نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري و ذلك لتوضيح مدى مساهمته في مختلف المؤشرات الاقتصادية إذ نجد أن الإنتاج الداخلي الخام قد بلغ قيمة 20284.2 مليار دينار جزائري سنة 2019 (بنك الجزائر، 2020) وكان ذلك بمعدل نمو يقدر ب 0.1% مقارنة بالسنة السابقة وفيما يخص التجارة الخارجية فقد بلغت قيمة الصادرات السلعية سنة 2015 قيمة 34668 مليون دولار أمريكي وانخفضت قيمته إلى 34994 مليون دولار أمريكي سنة 2019، مقابل واردات سلعية تقدر ب 44632 مليون دولار أمريكي في نفس السنة بعدما كانت 51702 مليون دولار أمريكي سنة 2015. فأول ما يمكن ملاحظته من القيم السابقة هو كبر حجم الواردات مقابل الصادرات إذ يتميز الميزان التجاري بالعجز بقيمة (9638-) مليون دولار أمريكي سنة 2019، كما أن 94% من صادرات الاقتصاد الجزائري هو على شكل محروقات. وأخيرا بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1125.41 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2020 أما ما تم استثماره في الخارج على شكل استثمارات أجنبية مباشرة فقد قدر ب 15.52 مليون دولار أمريكي لنفس السنة (unies, conference des nations).

بعدما سلطنا الضوء على الحالة العامة للاقتصاد الجزائري خلال سنة 2019 نتطرق لمدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج الداخلي الخام وفي التجارة الخارجية.

يعتبر الناتج الداخلي الخام مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في عملية إنتاج (فضيلة جنوحات، 2006) ولذلك نتطرق لحصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تكوينه من خلال الشكل رقم 02.



المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

-Annuaire statistiques de l'Algérie N30, ONS, 2014, P446

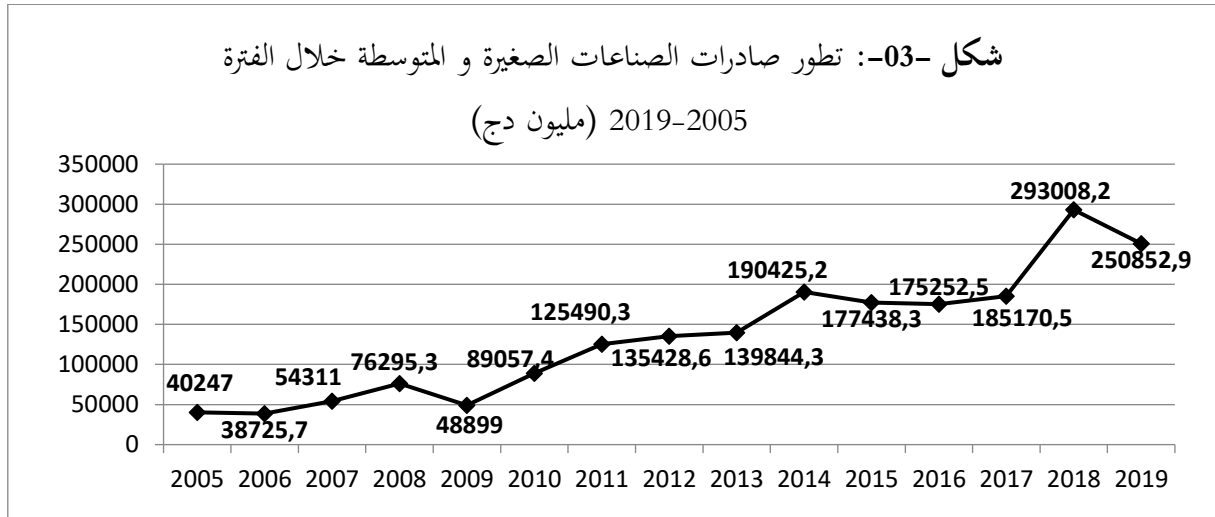
-Les comptes Nationaux trimestriels N 782, ONS, 1^{er} trimestre 2017, P7, P10

-Les comptes Nationaux trimestriels N 960, ONS, 4^{eme} trimestre 2021, P10

رغم تنوع فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الشكل رقم 02 يبين أن مساهمة إجمالي قيمتها المضافة في الناتج الداخلي الخام متدنية جدا ولا تتجاوز 3.65% تم تسجيلها سنة 2015 أما عن أدنى مساهمة فقد سجلت سنة 2019 بنسبة مساهمة قدرت بـ 3.13 (ONS, 2021, p. 10) وهذا ما يتطلب ضرورة الاهتمام أكثر بفروع هذه الصناعات، خاصة وأنها منتجة لسلع استهلاكية الشيء الذي حتم على الدولة اللجوء إلى استيراد هذا النوع من السلع لتلبية احتياجات الأفراد، وما يجعل اقتصادنا تابع لاقتصاديات الدول المتعامل معها بدلا من منافستها واختراق أسواقها . 2-3- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التجارة الخارجية

2-3-1- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

تعتبر صادرات اقتصاد معين عن مدى قوته وقدرته على اختراق واقتحام أسواق أجنبية، كما يوضح مدى إمكانية القطاع المدروس على إنتاج سلع يمكن المتاجرة بها على الصعيد الدولي، ولتبيان ذلك فيما يخص الصناعات الصغيرة والمتوسطة قمنا بوضع الشكل رقم 03 الموضح لمدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكل فروعها في صادرات الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2019.



المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

- Collection Statistiques N201, Série E : statistique économiques N 88 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, ONS, Octobre 2016 P 97
- Collection Statistiques N205, Série E : statistique économiques N 92: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, ONS, Novembre 2016 P 65
- Collection Statistiques N220, Série E : statistique économiques N 107: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014 à 2019, ONS, Aout 2021, P 66.

يتضح من خلال الشكل رقم 03 أعلاه ارتفاع في قيمة صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما بين سنتي 2005 و 2019 بأكثر من ست 06 مرات، إذ سجلت صادرات بقيمة 40247 مليون دج سنة 2005 (ONS, 2016, p. 97) وأخذت بالارتفاع إلى أن وصلت سنة 2010 إلى 89057.4 مليون دينار جزائري (ONS, 2016, p. 65) رغم

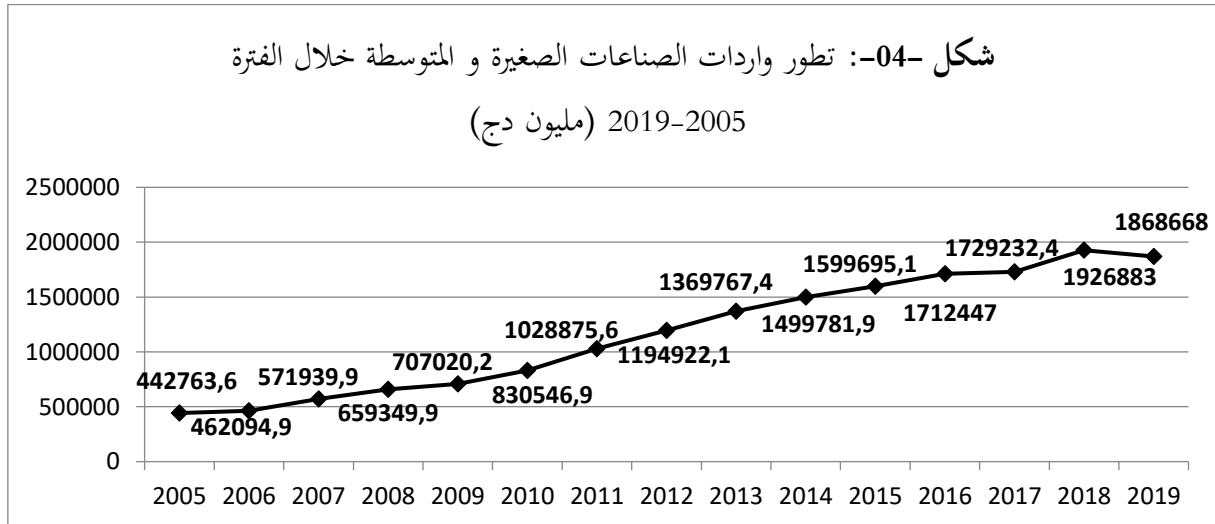
الانخفاض الذي عرفته كل من سنة 2006 بما قيمته 15213 مليون دج و سنة 2009 بقيمة 27396.3 مليون دج عن ما كانت عليه سنة 2008، ثم استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 190425.2 مليون دج سنة 2014، ثم 250852.9 مليون دج سنة 2019 (ONS, 2021, p. 66)، وبالرغم من الارتفاع الذي لاحظناه من الشكل السابق إلا أن بعد اطلاعنا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وحسابنا لنسب مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف فروعها في مجموع الصادرات اتضح لنا أن نسبة مساهمتها محصورة ما بين نسبي 0.97 % و 5.87 % أي أنها نسبة لا تتعدى حوالي 6 % وهي نسبة مساهمة جد منخفضة.

كما لاحظنا أن الفرع المحتل للمرتبة الأولى هو فرع الصناعة الكيمائية، المطاط والبلاستيك وذلك بنسبة لا تقل عن 72.54 % من إجمالي صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولا تتعدى نسبة 89.37 % من إجمالي صادرات الصناعات الصغيرة و المتوسطة، على خلاف ما كنا ننتظر وهو مساهمة الصناعة الغذائية بأكثر نسبة في الصادرات نظرا لاستحواذها على أكبر حجم إنتاج خلال الفترة المدروسة إلا أنها احتلت المرتبة الثانية في الصادرات وبنسبة منخفضة لمساهمتها في صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة إذ تتراوح ما بين 7.03 % تم حسابها لسنة 2009 و 24.57 % تم حسابها لسنة 2010.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد انتهجت سياسة تخفيض سعر الصرف إلا أن الأمر لم يؤثر بصفة كبيرة ويرجع ذلك إلى أن هذا الصناعة الصغيرة والمتوسطة خاصة المنتجة للصناعات الخفيفة عادة ما تعتمد على مواد أولية مستوردة من الخارج بالعملة الصعبة مما يجعل تكاليف الإنتاج مرتفعة، بالتالي عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية.

2-3-2- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الواردات

بعد تعرضنا إلى مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات نتعرض الآن إلى تطور وارداتها خلال نفس الفترة محل الدراسة و الشكل رقم 04 يوضح ذلك



المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

- Collection Statistiques N201, Série E : statistique économiques N 88 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, ONS, Octobre 2016 P 22.

- Collection Statistiques N205, Série E : statistique économiques N 92: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, ONS, Novembre 2016 P 22.

-Collection Statistiques N220, Série E : statistique économiques N 107: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014 à 2019, ONS, Aout 2021, P 23

يتضح من الشكل رقم 04 تطور كل من واردات الصناعات الصغيرة والمتوسطة إذ نلاحظ ارتفاع مستمر و ذلك

وفقا لمعادلة الاتجاه العام من الشكل التالي: $Y = B_0 + B_1X$

$$B_1 = \frac{n \sum xy - \sum x \sum y}{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \text{ و } B_0 = \frac{\sum y}{n} - B_1 \frac{\sum x}{n}$$

و منه فإن معادلة الاتجاه العام لواردات الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005 - 2019 هي:

$$Y = 227133.57 + 118308.20 X$$

فكما نلاحظ من المعادلة فإن معامل الاتجاه B_1 لمعادلة الاتجاه لواردات الصناعات الصغيرة والمتوسطة موجب، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على العلاقة الطردية ما بين التقدم في السنوات من سنة لأخرى والارتفاع المستمر في واردات هذا النوع من الصناعات هذا ما يتطلب ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات للحد من وارداته وتشجيعه على الإنتاج لتلبية طلبات الاقتصاد الجزائري، والحد من التبعية للخارج والنهوض به نهوضا حقيقيا لتطوير صادراته بدل الاعتماد على وارداته. ولتوضيح العلاقة الموجودة ما بين صادرات وواردات الصناعات الصغيرة والمتوسطة نتقل إلى دراسة مؤشرات قياس التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- مؤشرات قياس التنافسية الخارجية للصناعات الصغيرة و متوسطة في الجزائر

3-1 رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة و متوسطة

يعتبر رصيد التجارة الخارجية من بين مؤشرات أداء التجارة الخارجية الأكثر استعمالا والذي يعبر عن وجود الخلل أو عدمه بين الصادرات والواردات، ويمكن حسابه باستعمال العلاقة التالية:

$$\text{رصيد التجارة الخارجية} = \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

و الجدول رقم 02 يبين ذلك بالنسبة للصناعة الخفيفة.

جدول -02- تطور رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة و متوسطة فترة 2005-2019 (مليون دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات PMI	40247	38725,7	54311	76295,3	48899
واردات PMI	442763,6	462094,9	571939,9	659349,9	707020,2
الرصيد	-402516,6	-423369,2	-517628,9	-583054,6	-658121,2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات PMI	89057,4	125490,3	135428,6	139844,3	190425,2
واردات PMI	830546,9	1028875,6	1194922,1	1369767,4	1499781,9
الرصيد	-741489,5	-903385,3	-1059493,5	-1229923,1	-1309356,7
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات PMI	177438,3	175252,5	185170,5	293008,2	250852,9
واردات PMI	1599695,1	1712447	1729232,4	1926883	1868668
الرصيد	-1422256,8	-1537194,5	-1544061,9	-1633874,8	-1617815,1

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

- Collection Statistiques N201, Série E : statistique économiques N 88 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, ONS, Octobre 2016 P22 P97.

- Collection Statistiques N205, Série E : statistique économiques N 92: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, ONS, Novembre 2016 P 22, P65

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن رصيد التجارة الخارجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة محل الدراسة

قد سجل قيمة سلبية خلال كل السنوات، علما أن هذه الانخفاض في زيادة مستمرة إذ كان الرصيد سنة 2005 يقدر ب (-402516.6 مليون دج) واستمر على نفس الوتيرة إلى أن أصبح (-1617815.1) مليون دج سنة 2019، وهذا ما يبين أن واردات الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكبر من صادراتها و أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من تبعية إلى الخارج وذلك بصفة مستمرة و متزايدة خلال هذه الفترة.

2-3 نسبة تغطية الصادرات بالواردات:

تعبر نسبة التغطية عن إذا ما كانت قيمة الصادرات تغطي قيمة الواردات ويمكن توضيح ما إذا كان هناك فائض أو عجز في التجارة الخارجية من خلالها و تحسب نسبة التغطية من خلال العبارة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = (\text{الصادرات} / \text{الواردات}) \times 100$$

فإذا ما كانت هذه النسبة أكبر من 100 فهذا يعبر عن وجود فائض في التجارة الخارجية، أما إذا سجلنا نسبة تقل عن 100 فهذا يبين بأن رصيد التجارة الخارجية يسجل حالة عجز. ويمكننا توضيح كل ذلك في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول رقم 03:

جدول -03- تغطية صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة لواردها فترة 2005-2019 (مليون دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات PMI	40247	38725,7	54311	76295,3	48899
واردات PMI	442763,6	462094,9	571939,9	659349,9	707020,2
نسبة التغطية (%)	9,09	8,38	9,50	11,57	6,92
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات PMI	89057,4	125490,3	135428,6	139844,3	190425,2
واردات PMI	830546,9	1028875,6	1194922,1	1369767,4	1499781,9
نسبة التغطية (%)	10,72	12,20	11,33	10,21	12,70
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات PMI	177438,3	175252,5	185170,5	293008,2	250852,9
واردات PMI	1599695,1	1712447	1729232,4	1926883	1868668
نسبة التغطية (%)	11,09	10,23	10,70	15,20	13,42

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

- Collection Statistiques N201, Série E : statistique économiques N 88 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, ONS, Octobre 2016 P22 P97.

- Collection Statistiques N205, Série E : statistique économiques N 92: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, ONS, Novembre 2016 P 22, P65

- Collection Statistiques N220, Série E : statistique économiques N 107: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014 à 2019, ONS, Aout 2021, P 23, P66

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن نسبة تغطية الصادرات للواردات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما

بين 6.92% و 15.20% و هذا ما يبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد سجلت عجزا خلال كل الفترة الممتدة ما

بين سنتي 2005 و 2019. إلا أن هذه النسب في ارتفاع مستمر إذ انتقلت من 9.09% سنة 2005 إلى 13.42% سنة 2019 ورغم ذلك فهذا الارتفاع يبقى ارتفاعا طفيفا ويتطلب جهدا أكبر من طرف كل فروع هذا النوع من المؤسسات للنهوض بها و الوصول بها إلى التمكن من اختراق أسواق خارجية ومنافسة منتجات أجنبية داخل وخارج الوطن.

3-3 مؤشر معدل الميزان التجاري للصناعات الصغيرة و متوسطة من إجمالي التجارة الخارجية:

غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، و هذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد(الغزالي، 2003، صفحة 21)، ويمكننا معرفة مدى تنافسية الصناعة الصغيرة والمتوسطة المنتجة للصناعة الخفيفة وكل فرع من فروعها من خلال حساب مؤشر الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية وذلك باستعمال العبارة التالية:

$$\text{معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية} = \frac{(\text{الصادرات} - \text{الواردات})}{(\text{الصادرات} + \text{الواردات})} \times 100$$

و يمكننا حساب ذلك بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ككل و لكل فرع من فروعها لمعرفة وتحليل مدى تنافسية كل نشاط داخلها و تنافسيتها بصفة عامة خلال الفترة المدروسة و الجدول رقم 04 يبين ذلك:

جدول - 04- تنافسية فروع الصناعات الصغيرة و متوسطة حسب مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة

الخارجية خلال الفترة 2005-2019 (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الميزان التجاري	-83,72	-84,54	-82,66	-79,26	-87,06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الميزان التجاري	-80,63	-78,26	-79,64	-81,47	-77,47
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الميزان التجاري	-80,03	-81,43	80.65-	73.60-	76.32-

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

- Collection Statistiques N201, Série E : statistique économiques N 88 : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, ONS, Octobre 2016 P22 P97.
- Collection Statistiques N205, Série E : statistique économiques N 92: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, ONS, Novembre 2016 P 22, P65
- Collection Statistiques N220, Série E : statistique économiques N 107: Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2014 à 2019, ONS, Aout 2021, P 23, P66

يتبين من خلال الجدول رقم 04 أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتميز بعدم تنافسيتها حسب مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية، إذ يتضح أن كل القيم سالبة بنسب مرتفعة بعد حسابه و هذا ما يوضح ضعف و عدم التنافسية الخارجية لهذه المؤسسات خلال كل الفترة المدروسة والممتدة من 2005 إلى 2019. فبعدما توصلنا من خلال المؤشر السابق إلى عدم تغطية الصادرات للواردات إلا بنسبة ضعيفة جدا اتضح لنا الآن عدم تنافسية ما يتم تصديره من طرف هذا القطاع، الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية ضرورة وضع و تفعيل سياسة اقتصادية تعمل على تشجيع إنتاج و تصدير منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكل فروعها من أجل تنويع مصادر الاقتصاد من جهة،

وترقية المؤسسات من الجانب التشغيلي والعملي للإنتاج والفوز بمنتجات وطنية وتفادي اللجوء إلى استيرادها وخروج الموارد المالية إلى الخارج جراء ذلك وتفادي تسجيل عجز في الميزان التجاري ومنه في ميزان المدفوعات.

3-4 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

للوصول إلى مدى القدرة التنافسية التصديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سنقوم بحساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage Index) من خلال استخدام صيغة BALASSA والتعرف على مدى تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا اعتمدنا في ذلك وركزنا على الصناعات الغذائية نظراً لما تقدمه من مساهمة في حجم الإنتاج والمقدرة بنسبة 77.27% سنة 2020 وبمساهمة في القيمة المضافة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لم تنخفض عن 55.89% خلال الفترة محل الدراسة (2005-2020) و سيتم حساب ذلك باستخدام العبارة التالية (الغزالي، 2003، صفحة 17):

$$RCA = (X_{ij} / X_i) / (X_{wj} / X_w)$$

حيث أن: XII تمثل صادرات الدولة I من السلعة J

X_i تمثل الصادرات الكلية للدولة I

X_{wj} تمثل صادرات العالم من السلعة J

XW تمثل الصادرات الكلية للعالم

و الجدول رقم 05 يبين الميزة النسبية الظاهرة لفرع الصناعة الغذائية خلال الفترة 2007-2012

جدول 05- تنافسية الصناعة الغذائية حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
RCA	0,023	0,026	0,025	0,023	0,032	0,076	0,065
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
RCA	0,059	0,080	0,068	0,083	0,127	0.2	

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/1992/EndYear/2017/TradeFlow/Export/Indicator/RCA/Partner/WLD/Product/16-24_FoodProd

من خلال حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصناعة الغذائية في الجزائر كما هو موضح في الجدول رقم 05

نلاحظ انخفاض قيمتها إذ تتراوح ما بين 0.023 تم تسجيلها سنة 2005 (unies, conference des nation) وقيمة 0.2 تم تسجيلها سنة 2017 (mondiale, la banque, 1992-2017). وتعتبر هذه القيم منخفضة جداً رغم ارتفاعها سنة بعد سنة خلال الفترة محل الدراسة ولكنها لا تتجاوز 01، وهذا ما يدل على عدم تمتع فرع الصناعة الغذائية الجزائرية بمزايا نسبية على مستوى التجارة الخارجية رغم مساهمتها بنسب مرتفعة في حجم إنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة واستحوادها للمرتبة الأولى في ذلك، وهذا ما يشير إلى عدم تنافسيتها واختراقها وتحصلها على ميزة تنافسية بالأسواق الخارجية الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة وتحليل منتجاتها للنظر في ذلك، فقد يكون السبب متعلق بجودة المنتجات مقارنة بمثيلاتها على المستوى الدولي، أو بعدم مساهمتها لمتطلبات و أذواق المستهلك العالمي، أو لنمطيتها وخلوها للتنوع والتجديد، و

قد يكمن ذلك في عدم حسن تسويقها و استعمال التقنيات التسويقية التي تسير التطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

خاتمة

اختبار الفرضيات

بعد دراستنا لمختلف مؤشرات قياس مدى تنافسية فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المستوى الخارجي توصلنا إلى الحكم عن مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة حيث أنه تم رفض كل الفرضيات الثانوية. فالفرضية الثانوية الأولى المتعلقة بمساهمة صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الإجمالي صادرات الجزائر مرفوضة كون أن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات غير فعال إذ أنه لا يتجاوز نسبة 5.87% مسجلة سنة 2018، إضافة إلى هذا فقد سجلت أدنى نسبة مساهمة لها سنة 2005 بقيمة 0.97 % وهي نسب جد منخفضة، وتبين أن صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة منخفضة بالنسبة لصادرات باقي قطاعات الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة للفرضية الثانوية الثانية و الخاصة برصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد توصلنا إلى رفض الفرضية كذلك إذ أن الرصيد سالب خلال كل سنوات الفترة المدروسة حيث سجل رصيد سالب بقيمة 402516.6- مليون دج سنة 2005 و استمر بنفس الوتيرة إلى أن أصبح الرصيد سالب بقيمة (-1617815.1) سنة 2019.

و فيما يخص الفرضية الثالثة فقد تم رفضها نظرا لكون نسب تغطية واردات بصادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة منخفضة جدا و لا تفوق نسبة 15.20 % تم تسجيلها سنة 2018، و هي نسبة منخفضة جدا و هذا ما يدل على اللجوء إلى استيراد السلع الاستهلاكية بشتى أنواعها لتلبية حاجات المستهلك الجزائري و ما يؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري إذا لم يتم تغطية ذلك بصادرات القطاعات الاقتصادية الجزائرية الأخرى.

و تتناول الفرضية الثانوية الرابعة معدل الميزان التجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى التجارة الخارجية الجزائرية فقد تم رفض الفرضية إذ أن هذا المعدل كان سالبا خلال الفترة المدروسة بمعدل متوسط يقدر بـ -70.92% و هذا ما يدل عن عدم تنافسية فروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الخارجي.

أما الفرضية الثانوية الأخيرة فتعتبر فرضية مرفوضة كذلك إذ تم من خلالها حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في الصناعة الغذائية كأهم نشاط في الصناعات الصغيرة والمتوسطة و قد سجلت قيم لا تزيد عن 0.20 تم حسابها لسنة 2017 و هذا يدل على أن الصناعة الغذائية لا تتمتع بالميزة تنافسية نسبية في الخارج مقارنة بمثيلاتها للدول المتعامل معها. و أخيرا و من خلال تحليلنا لكل الفرضيات يمكننا أن نخلص إلى رفض الفرضية الأساسية التي تقول بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بصفة ايجابية في التجارة الخارجية و إن هذا ما يمكنها من منافسة مثيلاتها على المستوى الدولي.

نتائج الدراسة

بعد قيامنا بدراسة مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التجارة الخارجية وتحليلنا لمختلف الإحصاءات الخاصة بها خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2019، وحسابنا لمختلف المؤشرات الموضحة لمدى تنافسيتها وتنافسية مختلف فروعها على الصعيد الدولي توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتنوع أنشطتها كما تعمل على إنتاج سلع أكثريتها سلعا استهلاكية،
- لا تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسب مرتفعة في إجمالي صادرات الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في السياسة الاقتصادية الخاصة بتفعيل العمليات الإنتاجية للسلع الاستهلاكية و تسهيل تصديرها إلى الخارج،

- رصيد التجارة الخارجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة سالب و نسبة تغطية وارداتها بصادراتها منخفض جدا إذ يتراوح ما بين 6.92% و 15.20%، وهذا ما يدل على ضعف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تبعيتها للخارج لتلبية حاجات الأفراد خاصة و أنها منتجة لمواد استهلاكية بدرجة أولى،

- معدل الميزان التجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التجارة لخارجية سالب وهذا ما يعني أن تنافسية فروع و مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة إن لم نقل منعدمة مقارنة بمثيلاتها في الأسواق الخارجية،
- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أقل من الواحد و هذا ما يترجم إضافة إلى عدم تنافسية مؤسسات ومنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة عدم تميزها بميزة نسبية تجعلها تقتحم أسواق خارجية و تزاخم المنتجات الأجنبية فيها.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- احمد الصديق جبريل. دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة (تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمهنيين و الأسر المنتجة). ملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 12, 2001). المادة 04 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. المادة 04 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر، الجزائر: الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 12, 2001). المادة 04 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الجزائر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (02, 2017). المواد 08-09-10 من القانون 02/17 المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. المواد 08-09-10 من القانون 02/17 المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و . الجزائر، الجزائر، الجزائر: الجمهورية الجزائرية.

- الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال 2006 لاسكندرية الدار الجامعية الإسكندرية
- الطيبي عبد الله، صديقي أحمد. (2021). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستراتيجية البديلة لدعم و تنويع الصادرات لتحقيق التنمية المستدامة الجزائر نموذجا. مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي ، الثاني (الثاني)، 139.

- القدرة التنافسية و قياسها سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية 2421
- بنك الجزائر 2020 النشرة الثلاثية رقم 49 الجزائر
- جبريل, أحمد الصديق 2006 دور بنك فيصل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة (تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة, والمهنيين و الأسر المنتجة) (ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 497 بنك فيصل الاسلامي
- حسية علمي. (2022). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة . المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية ، 05 (01)، 108.
- فضيلة جنوحات 2006 اشكالية الديون الخارجية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية الجزائر جامعة الجزائر
- موسى رحمانى, بوزاهر نسرين 2006 التعاون الوظيفي (التأزر و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة التقليدية في الجزائر) الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 568 بسكرة جامعة بسكرة
- ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن. (جوان, 2018). قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات . مجلة نماء للاقتصاد ، 2019.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

- Brahimi, Abdelhamid. (1991). L'économie Algériennes. Alger: OPU.
- Ministere de l'industrie et des mines. (2021). Bulletin d'information statistique de l'entreprise 2011-2020, N°39. ALGER.
- Ministere de l'industrie et des mines. (2015). Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N°27. ALGER.
- mondiale, la banque. (1992-2017). indicateur d'exportation. Consulté le 07 17, 2022, sur world bank: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/1992/EndYear/2017/TradeFlow/Export/Indicator/RCA/Partner/WLD/Product/16-24_FoodProd
- ONS. (2016). Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015. Alger: ONS.
- ONS. (2021). Evolution des echanges extérieurs de marchandises de 2014 à 2019. Alger: ONS.

- ONS. (2016). Evolution des echangess exterieurs de marchandises de 2011 à 2016. Alger: ONS.
- ONS. (2016). L'activité industrielle 2005-2015. collection statistique N°202, Serie E: statistique economiqueN° 89, ONS, ALGER.
- ONS. (2021). L'Activité industrielle 2021. ALGER: ONS.
- ONS. (2021). Les comptes nationaux trimestriels N°960. Alger: ONS.
- unies, conference des nation. (s.d.). manuel de statistique 2022. Consulté le 07 15, 2022, sur conference des nations unies sur le commerce et le developpement: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
- unies, conference des nations. (s.d.). profils pays. Consulté le 07 13, 2022, sur conference des nations unies sur le commerce et le developpement: <http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/012/index.html>